تعريف فقه الموازنات

وحاجة الأمة إليه

التعريف بفقه الموازنات

فقه الموازنات هو: علم بيان الطرق والخطوات والمعايير التي تضبط عملية الموازنة بين المصالح أو المفاسد المتعارضة، أو المفاسد المتعارضة مع المصالح، أو بين الأحكام الشرعية المتعارضة أو المتزاحمة، أو بين وسائل المصالح الشرعية، أو بين الجماعات والأشخاص في المعاملة.

من التعريف السابق نستنتج أهم ما يقوم عليه فقه الموازنات:

١. الموازنة بين المصالح أو المنافع أو الخيرات المشروعة بعضها وبعض، وأيها يجب تقديمه عند تعذر الجمع، وأيها ينبغي أن يسقط ويلغى.

٢. الموازنة بين المفاسد أو الشرور الممنوعة بعضها وبعض، وأيها يجب تقديمه عند تعذر تفادي الجميع، وأيها يجب تأخيره وإسقاطه.

٣-الموازنة بين المصالح والمفاسد أو الخيرات والشرور إذا تعارضت، بحيث نعرف متى نقدم درء المفسدة على جلب المصلحة ومتى تغتفر المفسدة من أجل المصلحة.

٤-الموازنة بين الأحكام الشرعية عند التعارض والتزاحم فيقدم أولاها بالتقديم، فيقدم الواجب على المندوب مثلاً عند التزاحم، ويقدم ترك الحرام على ترك المكروه إذا تعذر تركهما.

٥- الموازنة بين وسائل المصالح، لاختيار أفضلها إيصالاً للمصالح.

٦- الموازنة في التعامل مع الناس، لإنزال الناس منازلهم، ومخاطبتهم بما تفهم عقولهم، فالناس ليسوا كلهم في سوية، فمنهم الصغير والكبير، والذكر والأنثى، والصحيح والعليل، والعدو والصديق، والمسلم والكافر، والكفار أنواعٌ، والتعامل مع هؤلاء جميعاً يحتاج إلى موازناتٍ دقيقةٍ.

فقه الموازنات في واقع أمتنا

فقه الموازنات في أمتنا يعاني اختلالاً كبيراً، لذلك تلحظ الاضطراب في تفكير الأمة بارزاً ، فما يتعلق بالفن والترفيه مقدمٌ على ما يتعلق بالعلم والتعليم، فهاهي المبالغ الهائلة ترصد للرياضة والفن من غير محاسبةٍ، بينما تشكو الجوانب التعليمية والصحية والدينية والخدمات الأساسية من التقتير وادعاء العجز والتقشف، فالاهتمام برياضة الأبدان مقدمٌ على رياضة العقول .

يموت فنان فترج الأرض لموته، ويموت العالم أو الأديب، أو الأستاذ الكبير فلا يكاد يحس به أحدٌ.

من المسلمين من يتبرع ببناء مسجدٍ في بلدٍ حافل بالمساجد، فإذا طالبته ببذل هذا المبلغ أو نصفه في نشر الدعوة أو مقاومة الكفر والإلحاد، أو تأييد العمل الإسلامي لإقامة الشرع وتمكين الدين لن تجد آذاناً مصغية، لأنهم يؤمنون ببناء الأحجار، ولا يؤمنون ببناء الرجال .

أعدادٌ وفيرةٌ من الموسرين يحرصون على حضور الحج، وينفقون على ذلك بسخاء، فإذا طالبتهم ببذل هذه النفقات لمحاربة اليهود في فلسطين، أو لمقاومة الغزو التنصيري، أو إنشاء مركز دعوة، أو تجهيز دعاة رفضوا، مع أن جنس أعمال الجهاد مقدم على جنس أعمال الحج .

ومما وقع فيه المسلمون في عصور الانحطاط حتى اليوم :

١. إهمال فروض الكفايات المتعلقة بمجموع الأمة كالتفوق العلمي والصناعي والحربي، الذي يجعل الأمة مالكةً لأمرها وسيادتها، وكالاجتهاد في الفقه واستنباط الأحكام، وكالدعوة إلى الإسلام، وكإقامة الحكم الشوري القائم على البيعة والاختيار الحر.

٢. إهمال الفروض العينية وإعطائها دون قيمتها كفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٣. الاهتمام ببعض الأركان أكثر من بعض، كالاهتمام بالصوم أكثر من الصلاة، وبالصلاة أكثر من الزكاة.

٤-الاهتمام ببعض النوافل أكثر من الفرائض، وتقديم التحسينات على الحاجيات أو الضروريات في مختلف جوانب الحياة لافتقاد المنهجية والتفكير المنهجي العلمي الرصين، كمن يكثر من الأوراد والأذكار ولا يولي الفرائض الاجتماعية كبر الوالدين وصلة الرحم، والإحسان للجار، والرحمة بالضعفاء، ورعاية اليتامى، وإنكار المنكر أي اهتمام.

٥-الاهتمام بالعبادات الفردية كالصلاة والذكر أكثر من العبادات الاجتماعية كالجهاد والفقه والإصلاح بين الناس والتعاون على البر والتقوى، والدعوة إلى العدل والشورى ورعاية حقوق الإنسان.

٦- الاهتمام بفروع الأعمال والمواضيع الهامشية وإهمال الأصول والقضايا الجوهرية ومن الأمثلة على ذلك: تحريك الأصبع في التشهد وصلاة ركعتين أثناء الخطبة وكيفية النزول إلى السجود، والتركيز على النوافل والأذكار على حساب القضايا الكبرى .

٧-اشتغال كثير من الناس بمحاربة المكروهات أو الشبهات أكثر من محاربة المحرمات المنتشرة، كمن يهتم بتحريم التصوير والغناء المنضبط ويترك موبقات السحر والعرافة والنذر للموتى، والاستعانة بالمقبورين وضياع الشورى والحرية وحقوق الشعب وكرامة الإنسان ونهب ثروة الأمة.

(سأل رجل ابن عُمَرَ عَنْ دَمِ الْبَعُوضِ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ. قَالَ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا، يَسْأَلُنِي عَنْ دَمِ الْبَعُوضِ وَقَدْ قَتَلُوا ابْنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا)

٨-العناية بالشكل أكثر من المضمون، والأمثلة على ذلك كثيرة فمن ذلك: الحرص على اللباس العربي وإطالة اللحية وإسبال أو تقصير الثياب بحجة عدم التشبه بالكفار ويدخلون ذلك في باب الولاء والبراء والحقيقة أن التشبه المنهي عنه هو التشبه بالهيئات التي لها خلفيات دينية وعرقية أو مذهبية، ومن الأمثلة أيضاً التغالي في وضع اليمنى على اليسرى بطريقة معينة وإكثار النقاش حول هذه القضايا، وقد نتج عن ذلك ضياع المقاصد والمعاني وفراغ العبادات من روحها ومضامينها فغدت أشكالاً وظواهر لا أثر لها في السلوك، وضياع الجهود والأوقات في غير ما ينبغي تضييعها فيه وتوسيع دائرة الخلاف بين المسلمين .

٩-الاستغراق بالجزئيات والتفاصيل، والانشغال عن الكليات والعجز عن رد الجزئيات إلى الكليات، والفروع إلى الأصول.

١٠-انتشار الممارسات الخاطئة نتيجة الخلط بين التهور والشجاعة، والبخل والاقتصاد، وانعدام المساحات الفاصلة بين المفاهيم واضمحلالها.

١١-عدم التفريق بين الحق والرجال، والركون إلى معرفة الحق بالرجال بدلاً من معرفة الرجال بالحق.

١٢-الخلط بين الثوابت والمتغيرات، والارتجال وترك التخطيط الدقيق، والانشغال بالشعارات على حساب المضامين، واستعجال النتائج.

١٣-سوء تقدير المصالح والمفاسد في بعض الفتاوى للبعد عن واقع الناس.

حاجة الأمة بكل مستوياتها إلى فقه الموازنات

إن حاجة المسلمين لهذا الفقه ماسةٌ على كل المستويات، الفردية والاجتماعية، وعلى مستوى الدولة، فالإنسان في سعيه لتحصيل مصالحه قد تطرأ عليه ظروف تجعله لا يستطيع القيام بتحقيق مصلحة إلا بتركه لأخرى أو بارتكابه لمفسدة، أو أن يكون الإنسان في وضعٍ لا يستطيع أن يترك مفسدة إلا إذا ارتكب أخرى أو ترك مصلحةً، ومن أجل أن يقرر ما يجب فعله في هذه الحالات المتعارضة لا بد له من العودة إلى فقه الموازنات وإلا عرَّض نفسه للوقوع في الأخطاء الفادحة.

كما يجب عليه كذلك اتخاذ الوسائل المشروعة الموصلة إلى إقامة العبادات والمعاملات والأخلاق الصحيحة، فهو مطالبٌ بأداء العبادة الشرعية وفق شروطها وآدابها، وهو مطالبٌ بإقامة نظام عيشه على وفق سنن الله التي تدعوه إلى اتخاذ أسباب الارتزاق والكسب الحلال وعمارة الأرض، فعليه الموازنة لاختيار أنجح الطرق والوسائل للوصول إلى المقاصد والغايات .

وهناك من الموازنات التي يجب أن يعلمها كل مسلم، ولا يعذر بالجهل بها أحد، كتقديم الفرض على النفل، وتقديم درء الحرام والابتعاد منه على درء المكروه، وهو مما يحتاجه المسلم في حياته اليومية وهو يؤدي تكاليف الله عليه، ومن أنواع الموازنات ما يحتاجه أهل كل فن وتخصص حتى لا يفسدوا وهم يسعون للخير، فأهل الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أمس الحاجة إلى معرفة فقه الموازنات فيما يتعلق بعملهم، وتعلمه واجبٌ عليهم وإلا فقد يؤدي الأمر بمعروفٍ إلى تفويت معروفٍ أكبر منه، وقد يؤدي النهي عن منكرٍ إلى منكرٍ أكبر منه .

وكذلك هي حاجة المجتمع الذي غالباً ما يتعرض لمواقف شائكة، تتعارض فيها المصالح العامة أو تتعارض المفاسد أو تتعارض فيها المصالح مع المفاسد، أو تتعارض مصالح المجتمع مع مصالح الفرد، ولإزالة ذلك التعارض وحل ذلك الإشكال بأحكامٍ عادلةٍ وقراراتٍ سليمةٍ لا بد من الالتزام بمنهج فقه الموازنات .

وحاجة الدولة إلى فقه الموازنات أكبر وأخطر فالدولة هي الإدارة الكبرى ، وذلك أن الدولة هي الأكثر تعرضاً للمواقف المتعارضة التي تتطلب الالتزام والعمل بمنهج فقه الموازنات؛ إذ إن الدولة عندما تضع نظمها وخططها فإنها تحدد الأولويات لما يجب عمله من المصالح والأولويات وما يجب تركه من المفاسد، وهذه الأولويات لا يمكن تحديدها إلا من خلال فقه الموازنات الذي يستبين به تفاوت المصالح وتفاوت المفاسد وكيف ترتب المصالح والمفاسد بناء على ما بينها من تفاوت.

ولئن كان ذلك في جانب التنظيم فهو كذلك في جانب التنفيذ إذ إن الدولة وهي تسير نحو تحقيق مصالح الأمة ودرء المفاسد عنها، لا بد أن يكون برنامجها التنفيذي في ذلك مبنياً على البدء بتحقيق ما هو أعظم مصلحة ثم ما هو دونه، ودرء ما هو أشد خطراً ثم ما هو دونه وتحقيق المصالح الكبرى وإن اكتنفتها مفاسد صغرى، ودرء المفاسد الكبرى وإن أهدرت معها مصالح مساوية لها أو أدنى منها، وكل ذلك لا بد أن يتم وفقٍ منهج الموازنات، وعلى هذا فإن لمنهج فقه الموازنات أهمية قصوى واحتياجاً كبيراً في مجال السياسة الشرعية بل إن السياسة الشرعية تقوم في أساسها على فقه الموازنات .

ومن فقه الموازنات الذي تحتاجه الأمة بمجملها ويدخل في فرض الكفاية ما يتعلق بمستجدات الأمور وتطورات الأيام، حتى يزال كثيرٌ من الغموض في قضايا تتعلق بالجانب الدعوي والسياسي والاقتصادي، وبيان راجحها من مرجوحها وفق شرع الله، فيجب على الأمة أن تستنفر منها طائفة يكون بها الوفاء بحاجاتها للتفقه في فقه الموازنة لتسد الحاجة، وتزيل عنها الكثير من العناء والخلل الواقع والمتوقع، من خلال منهج الموازنة بين المصالح والمفاسد.

حاجة الدعاة إلى الله إلى فقه الموازنات

من أهم الأمور التي يجب على الدعاة إلى الله التحلي بها البصيرة في دعوتهم، بما تشتمل عليه من معالم وضوابط، وما تتطلبه من حكمة ومعرفة، ومن أهم جوانب البصيرة في الدعوة إلى الله فقه الموازنات الدعوية، فمن خلال قيام الدعاة بدعوتهم إلى الله، فإنهم سيواجهون بعض المتغيرات التي تؤثر في مناهج وأساليب ووسائل الدعوة، وذلك لاختلاف الظروف وتنوعها باختلاف الأماكن والأزمان.

ومن هنا ربما يرى الدعاة في بعض المواقف والأحوال تقديم المهم على الأهم، أو تقديم المفضول على الفاضل، أو تعاطي أخف الضررين، أو اختيار قدر نسبي من المطلوبات الشرعية المتعددة، وذلك لموازناتٍ متأنيةٍ ودراساتٍ متعمقةٍ، تتأثر بالواقع المتنوع، والظروف المختلفة .

و فقه الموازنات يحمي الدعاة إلى الله من التصرفات الارتجالية، البعيدة عن الحكمة والبصيرة، والتي تؤدي إلى آثارٍ سلبيةٍ تنعكس على الدعاة خاصة، والمسلمين عامة .

كما أن فقه الموازنات يساعد الداعية في ترتيبه لسلم الأولويات في الدعوة إلى الله، فيقدم الضروريات على الحاجيات والتحسينات، ويقدم الأصل على التابع، ويقدم ما فيه مصلحةٌ عامةٌ على ما فيه مصلحةٌ خاصةٌ، ويحذر الناس من الضرر الأكثر خطورة قبل تحذيره من الضرر الأقل خطورة، ويخاطب الناس على قدر عقولهم ومستوياتهم من الفهم .

كما أن للدعاة دوراً مهماً في بيان ما للشريعة من قابليةٍ لمواجهة معضلات الحياة ومستجداتها وفي ذلك الرد المفحم على شُبَهِ المُغرِضين، وتفنيد آراء المنحرفين الذين يتهمون الشريعة بالقصور وعدم الوفاء بحاجات الناس ومتطلباتهم في هذا العصر، ومن ثمَّ يطالبون باستبدالها وإبعادها، فإذا عرضت مقاصدها وما اشتملت عليه من حكمٍ باهرةٍ، ومصالحَ ظاهرةٍ، وموازناتٍ دقيقةٍ بين المصالح والمفاسد، علم على الحقيقة كذبهم فيما يقولون وزيف ما يدعون

حاجة المجتهد والفقيه والمفتي لفقه الموازنات.

يشترط في المجتهد والفقيه أن يكون عالماً بمقاصد الشريعة، وبأنواع المصالح ومراتبها وكيفية الموازنة بينها عند التعارض، كما ينبغي له الإلمام بالوسائل الشرعية بأنواعها المختلفة ليختار منها ما يوصل إلى تحقيق المقاصد الشرعية، وعليه أن يحسن الموازنة بين الأحكام الشرعية عند التعارض والتزاحم ليقدم ما حقه التقديم، ويؤخر ما حقه التأخير، كما أن فقه الموازنات مهمٌ في بيان الأحكام الشرعية للقضايا المستجدة في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وما يفرزه العلم الحديث من مسائل تحتاج لبيان حكم الشريعة فيها.

كما أن المجتهد مطالبٌ ببحث الوسائل المشروعة المفضية إلى مقاصدها وفق منهج الاستنباط المعروف، والقائم على مراعاة مآلات الأفعال، واختيار أفضل الوسائل لأفضل المقاصد، والترجيح بين الوسائل والأسباب عند التعارض، وهو ما يدعوه إلى عمق النظر وحسن التنزيل والترجيح .

كما أن لفقه الموازنات دوراً كبيراً في توجيه الفتوى المعاصرة، والتمييز بين الخطأ والصواب فيها، فعلى المفتي أن يتصرف في فتواه بما يحقق المقاصد الثابتة، مع مراعاة المرونة في الفتوى لتتغير بتغير ظروف وملابسات المستفتي والواقعة محل الفتوى، فالمقصد ثابتٌ ومشتركٌ بين جميع الناس، والذي يتغير هو الشخص أو الظرف، ويكون تغير الفتوى متعلقاً بما يحقق المقصد.

و على المفتي اتخاذ الوسائل الأفضل من أجل تقرير الإفتاء الشرعي الصحيح المتزن الموجه، ومن أجل تأسيس عمل إرشادي معتدل حكيم مؤثر هادف، وهذا يحتاج إلى موازناتٍ دقيقةٍ بين الوسائل المتاحة.

كما أن المجتهد والمفتي يحتاجان إلى الإحاطة بفقه الموازنات لإصدار الفتوى الصحيحة المنضبطة المتوازنة فيما يتعلقٍ بحالات الضرورة، حيث إنَّ مبدأ الضرورة قائمٌ أساساً على قاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد، فلا يمكن للمفتي أن يقدم على الفتوى سواءً بالحظر أو الإباحة، إلا بدراسة الحالة من خلال الموازنة بين المصالح والمفاسد المتعلقة بالضرورة.

وهذا بابٌ عظيمٌ لا يحق للمجتهد أن يخوض فيه من غير الاستهداء بالخبراء، واستشارتهم لمعرفة مدى الضرر المترتب على كل قضية من قضايا الضرورة موضوع البحث، وبالمقابل لا يجوز لأهل الاختصاص والخبرة الحكم في قضية دون استشارة أهل الخبرة الشرعية، حتى يتم اتخاذ قرارٍ بغلبة المفسدة على المصلحة أو العكس .

حاجة القاضي والحاكم لفقه الموازنات.

على القاضي والحاكم اختيار أفضل الوسائل في تحقيق مقصد العدل والمساواة بين المتخاصمين، وفي الإسهام في عملية التنمية الشاملة والبناء الحضاري، فعلى القاضي التبصر بمقاصد الأسرة ومقاصد الأمة وعليه استحضار مقاصد العقوبات والتعزيرات، ومراعاة الصلح والإصلاح، والبناء والإنقاذ لا الهدم، وجبر النواقص وهذا كله يحتاج إلى موازناتٍ دقيقةٍ محكمةٍ، أما الحاكم السياسي: فتصرفه وسياساته منوطة بالمصالح العامة، لذلك عليه اختيار أفضل الوسائل والخطط وأنفع الآليات لتحقيق النهضة للشعب والدولة ، وهذا كله يحتاج إلى موازنات دقيقةٍ جداً .

نلتقي في الحلقة

المقبلة إن شاء

الله